



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



إعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من ظاهرة الفقر
"تجارب دولية ناجحة"

د. عبد اللطيف بلغريستا

كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة باجي مختار - الجزائر

2014

ISSN: [2226-5759](https://doi.org/10.58963/qausrj.v1i12.157)

ISSN Online: [2959-3050](https://doi.org/10.58963/qausrj.v1i12.157)

DOI: [10.58963/qausrj.v1i12.157](https://doi.org/10.58963/qausrj.v1i12.157)

Website: qau.edu.ye

إعادة توزيع الثروة في الإقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من ظاهرة الفقر

- تجارب دولية ناجحة -

د. عبد اللطيف بلغرسة
استاذ الإقتصاد الكلي
جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر

يعتبر الفقر من أكبر المشكلات الإقتصادية في العصر الحالي، ولقد عملت الأنظمة الإقتصادية الثلاث- النظام الإسلامي والنظام الإشتراكي والنظام الرأسمالي - جاهدة من أجل القضاء على الفقر والحد من تبعاته الوخيمة على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة ككل، إلا أنها فشلت إلا النظام الإسلامي عبر آلية توزيع وإعادة توزيع الثروة بين جميع فئات المجتمع ألا وهي الزكاة.

ملخص :

Abstract

Poverty is one of the largest economic problems in the current era. and the three economic systems - the Islamic, socialist and the capitalist system - have worked for the elimination of poverty and reduction of it severe consequences for the individual , family, society and the state as a whole. but it failed. except the Islamic regime through a mechanism of distribution and re-distribution of wealth among all segments of society, that is Zakat.

مقدمة :

لا تختلف الأنظمة الاقتصادية الثلاث : النظام الرأسمالي ، النظام الاشتراكي ، النظام الإسلامي ، كثيرا في المكونين الأولين للنشاط الاقتصادي للمجتمع ألا وهما : الإنتاج والاستهلاك ، لكنها - الأنظمة - لا تكاد تتفق حول النشاط الثالث الأكثر أهمية والأبلغ خطورة والأكثر دراسة ، ألا وهو : التوزيع . فباسم العدالة الاجتماعية بالغ النظام الاقتصادي الاشتراكي في تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد بدعوى محاربة الفقر وألغى جزءا مهما من مكونات الشخصية الإنسانية ألا وهو الملكية الفردية فصادم بذلك النواميس الإلهية التي تحكم القوانين الاجتماعية فكان مآله الزوال .

وبالمقابل ، وباسم الحرية الفردية فرط النظام الرأسمالي في مصلحة المجتمع لحساب مصلحة الفرد بدعوى القوانين الاقتصادية المطبقة في المادية والمبالغة في الذاتية والتي يحرم بموجبها الفقير ويوصف بالكسول لعدم رضاه بمستوى منخفض من الأجر كما يقول الكلاسيك وبتالي حرّمه من أعز صفة في الشخصية البشرية ألا وهي : العمل والكسب .

وعلى اعتبار أن النظام الإسلامي هو الوسطي في فكره والمعتدل في طرحه والعاقل في حكمه والنبيل في مقصده وهو الذي يسوس مصلحة المجتمع ولا يدوس مصلحة الفرد فإذا اغتنى الفرد استفاد معه المجتمع وإذا تطور المجتمع زادت رفاهية الفرد فالكل يعمل على تحقيق المصلحة الحقيقية للفرد والمجتمع في تناغم وتعاون وتنسيق وذلك عبر نظام الزكاة والذي يمثل في ذات الوقت ضرورة اقتصادية وفريضة شرعية يمكن تطبيقه من القضاء على أخطر ظاهرة سسيو اقتصادية تهدد البشرية ألا وهي ظاهرة الفقر ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من مصاعب ومتاعب وعراقيل وتحديات .

ومنه جاءت هذه الدراسة الاقتصادية لثاني أهم فريضة شرعية لتحاول البحث في نظام الزكاة وإشكالية محو الفقر وذلك من خلال الاستدلال العلمي والاستنتاج المنطقي والاستنباط الميداني بالتجارب الدولية على أنه لا يوجد نظام مطلقا يكافح أسباب الفقر ويعالج نتائجه إلا نظام الزكاة عبر مؤسسات الزكاة .

أولا : الفقر بين تعدد المفاهيم وتباين الأنواع وتداخل الأسباب

من أكبر المواضيع التي تشغل بل السياسة المنفذين للسياسات والمفكرين الواضعين لهذه السياسات ، موضوع الفقر ، ذلك لأنه يعد من أكبر عراقيل الحياة الكريمة ومن أهم كوابح الحياة الرغيدة ومن أكثر معوقات السعادة لفرد والأسرة والمجتمع والدولة وباقي دول العالم على حد السواء .

وعليه ، فإنه : « خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع

مراعاة النسبية، فالفقر في اليمن لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية، وتم تحديد يوم 17-19 أكتوبر من عام 2008 م، كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة، غير أن عدد الفقراء انخفض في الأعوام 2005 - 2008 م، في الهند والصين، وذلك بفضل معدلات النمو العالية التي حققتها هذان البلدان خلال السنوات الماضية، ويعتبر مقياس (فقر القدرة) مقابل مؤشر التنمية البشرية حيث أنه متوسط مرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر التي لا تمتنع بالخدمات الأساسية من تغذية وصحة والتعليم. (1)، حيث يستغرب الأمر هنا عن سبب عدم إدراج السكن ضمن هذه الخدمات الأساسية التي أوردتها أديبات الأمم المتحدة عند تناولها لموضوع الفقر و الفقراء و البلدان الفقيرة، حيث العشرة بلدان الأكثر فقرا في العالم، وكذا خريطة توزيع الفقير في العالم هما على التوالي:

جدول رقم (1)

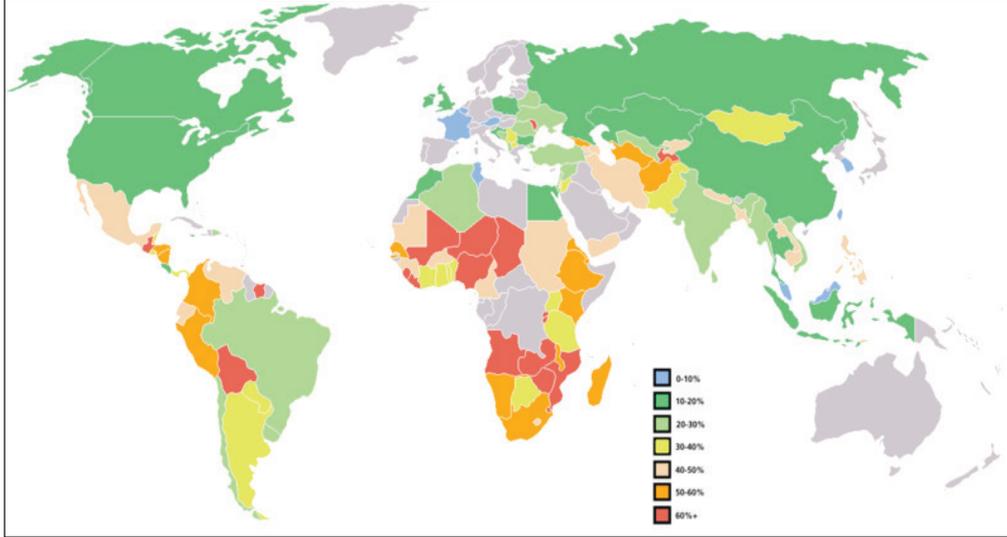
العشرة بلدان الأكثر فقرا في العالم من حيث عدد الفقراء

الرتبة	البلد	عدد الفقراء (بالملايين)
الأولى عالميا	الهند	350
الثانية عالميا	الصين	105
الثالثة عالميا	بنغلاديش	93.5
الرابعة عالميا	البرازيل	72.5
الخامسة عالميا	اندونيسيا	48
السادسة عالميا	نيجيريا	46.5
السابعة عالميا	فيتنام	38
الثامنة عالميا	الفلبين	35.5
التاسعة عالميا	باكستان	35
العاشرة عالميا	اثيوبيا	14

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات موقع ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org/wiki>

شكل رقم (1)

خريطة توزيع الفقر بالنسبة المئوية في العالم



المصدر: Percent poverty world map, at :<http://upload.wikimedia.org>.

وإذا أردنا أن نكلم عن الفقر في العالم باستعمال لغة الأرقام فإننا سوف نصاب الدهول و الدهشة فلقد : دأبت منظمة الأمم المتحدة كل سنة على نشر الكثير من الأرقام مثل أنه يعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر وهو 2 دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هناك 1.2 مليار يحصلون على أقل من 1 دولار واحد يوميا، وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية، أما في البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية.

وفي المقابل تبلغ ثروة 3 من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي، وبينما يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي 1/5 سكان البلدان

النامية بقية اليوم وهم يتضررون جوعا، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه 9 من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في 6 أيام فقط.

إن كل هذه الأرقام تبرز الخلل الكبير الحاصل في تمركز رأس المال العالمي، وهو خلل لا يمكن تجاهل تفاعلاته السلبية وما يترتب عليها من آثار وخيمة على البشرية، كما توضح ما آل إليه حال الإنسانية في التغاضي عن هذه الفضيحة الأخلاقية التي تهدد على نحو خطير السلام الاجتماعي العالمي.

إن تناول موضوع الفقر بلغة الأرقام يجبرنا حتما للحديث عن خط الفقر poverty threshold أو poverty line وهو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما، ومن هنا يظهر مصطلح الفقر المدقع absolute poverty - الذي سنتناوله لاحقا - وهو مستوى من الفقر يتمثل بالعجز عن توفير تكاليف المتطلبات الدنيا الضرورية من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن، ومنه فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم أناس يمكن أن يوصفوا بأنهم يعيشون في حالة فقر مدقع.

إن خط الفقر المتعارف عليه عالميا كان حوالي 1 دولار أمريكي واحد في اليوم للفرد، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1.25 دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005، ومع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة، فمثلا عام 2009 كان خط الفقر في الولايات المتحدة للفرد دون سن 65 هو 11,161 دولار سنويا، ولعائلة من أربعة أفراد من بينهم طفلين هو 21,756 دولار سنويا.

و لتحديد مستوي الفقر يتم حساب المجموع الكلي للموارد الأساسية والتي يستهلكها الأفراد البالغون في خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة، كما أن الاقتصاديين في الدول المتقدمة يهتمون كثيرا بأسعار العقارات وتكاليف استئجار المساكن وذلك لأهميتها في تحديد خط الفقر (2).

كما أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن اشتقاقها بالإعتماد على خط الفقر أهمها:

- نسبة الفقر والتي يعتبر من المؤشرات الشائعة لقياس درجة الفقر و يقيس الأهمية النسبية للفقر في المجتمع، و يحسب بالمعادلتين التاليتين على الاختيار:

$$\text{نسبة السكان الفقراء} = (\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر للفرد} / \text{مجموع عدد السكان}) \times 100$$

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = (\text{عدد الأسر تحت خط الفقر لأسرة} / \text{مجموع الأسر في المجتمع}) \times 100$$

إن الأرقام سائفة الذكر والمعبرة عن الفقر تدفعنا حتما لتسجيل بعض الآثار المترتبة عليه خاصة في الجانب الاقتصادي والتي من أهمها:

- إن المجتمع إذا كان فقيرا فإن الدخل الوطني يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلى التنمية، والاستثمار، فتظل الدولة (والمجتمع) في دائرة مفرغة، يكون من الصعب الخروج منها، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر المدقع
- زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلا من الخوض في خطط النهضة والبناء.

- تبعية الشعوب الفقيرة للدول والشعوب المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجهات.
- زيادة الاستغلال والاحتكار، وبالتالي يزداد الفقراء فقرا، والأغنياء غنى، لأن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونون غير قادرين على المنافسة، فيخضعون للشروط التعسفية للأغنياء والشركات الاحتكارية.
- انخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار، والادخار، ونصيب الفرد من الناتج الوطني وذلك لأن قدرات الفقير ضعيفة وبخاصة الفقير المدقع، وعليه يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة، واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج، والإتقان، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلا في مختلف المجالات، ويكون معدل نصيبه من الناتج الوطني قليلا، ومنه ينصح كل الخبراء الدول الفقيرة بضرورة زيادة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الصناعي.
- عجز الموازنة بسبب قلة الموارد، وانخفاض حجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها الخزينة العمومية، وعدم إمكانية فرض أو تحصيل ضرائب مناسبة تصرف في أوجه الرعاية الغذائية والصحية، والخدمات الأساسية الأخرى، بل إن الدولة إذا فرضت ضريبة أو حجبت الدعم عن سلعة أساسية وقعت اضطرابات.
- عجز ميزان المدفوعات بسبب ضائلة حجم وقيمة الصادرات، وزيادة قيمة وحجم الواردات، حيث تكون النسبية في الصادرات والواردات في معظم الدول الفقيرة هي 1/3 أي الثلث⁽³⁾.
- زيادة الديون الخارجية، وذلك لعدم وجود موارد اقتصادية، أو صناعات قوية، وبالتالي فإن الدولة تضطر للاقتراض بفائدة، وبأي ثمن كان، ثم تتراكم الديون، وتصبح الدولة أسيرة لمن منحها.
- زيادة التضخم، وتدهور القيمة الشرائية للعملة محليا.
- زيادة معدلات الجرائم المالية والفساد المالي والإداري.

1 - مفهوم الفقر

الفقر عند اللغويين هو العوز والحاجة، أما الفقر «Poverty» في الاصطلاح فقد حاز على العديد من التعاريف والمفاهيم التي اختلفت تبعا لتباين الحضارات والبلدان والثقافات والأزمنة، وبالتالي نتج عن ذلك عدم وجود إجماع أو حتى إتفاق عند جمهور الإقتصاديين حول تعريف شامل كامل للفقر و سبب ذلك تداخل العوامل الأيديولوجية والإقتصادية السياسية والإجتماعية في مهمة البحث عن هذا التعريف .

ومنه سوف نورد بعض التعاريف على سبيل الذكر لا الحصر لأن إيرادها جميعا يخرجنا عن غرض هذه الورقة البحثية، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن الفقر يوصف به الفرد كما يوصف به المجتمع و

الاقتصاد و الدولة ككل.

- أ- عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة : « بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار، وعدددا 45 دولة معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا، لكن برنامج الإنماء للأمم المتحدة أضاف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة «Livelihood» حيث وسع بذلك دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها 70 دولة من دول العالم، أي هناك حوالي 45% من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن 30 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (15 % من السكان) «(4).
- ب- وذهب البعض إلى أن : « الفقر هو عدم كفاية الدخل، ولكن الفقر يعرف في أشكال وصور تتجاوز عدم كفاية الدخل، حيث ورد في باب محاربة الفقر في تقرير التنمية الأممي لسنتي 2000/2001 أن الفقر يتمثل إلى حد كبير في انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية، وقصور التدريب أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل يجزي القدرات الموجودة لدى الشخص، كما أن الفقر يتمثل أيضا في الضعف (بسبب عدم كفاية الأصول) أمام الصدمات الاقتصادية المفاجئة الواسعة المدى، أو حتى الصدمات الفردية كأن يفقد العامل البسيط قدرته على كسب قوت يومه ، كذلك يعتبر الفقر انعدام القدرة على تغيير القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على استمرار حالة الضعف أمام الصدمات، لكن لا يزال انخفاض الدخل أو الإنفاق يرتبط في الغالب ارتباطا وثيقا بهذه الخصائص، ومن ثم فهو يعتبر معيارا سليما لتحديد طبيعة الفقر ومداه، و عليه فإن الفقر يمكن تعريفه بوصفه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي تشمل الأصول الاقتصادية والمادية مثل : الأرض والماشية والسكن والمهارات والتعليم و التعلم والصحة الجيدة والعمل وغيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو في المستقبل»(5).
- ج- واعتبر آخرون أن : « الفقر هو حالة وليس وصف، فهو حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها، وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، و بمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد - أو الأسرة - الذي يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها »(6).

- د- وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، عرف الفقر : « بأنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد، والإمكانات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى » (7).
- هـ- وهناك من فرق بين الفقر وعدم المساواة عند تعريفه للفقر حيث أكد أن: ” الفقر ليس من مشاكله عدم المساواة، ولا بد من التأكيد على التفرقة بينهما، ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة خلال المجتمع بأسره، علما بأن تخفيض الفقر في دولة ما وفي لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط، وبالتغيير في توزيع الدخل، فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلى زيادة مستوى الفقر، أما الفقر فهو عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة » (8).

2 - أنواع الفقر

إن الاختلاف في تحديد عدد الفقراء و أنزاع فقرهم وكذا الشأن بالنسبة لضبط عدد البلدان الفقيرة و نوع الفقر السائد فيها يعود أساسا إلى الاختلاف في وضع تصنيفات للفقر وبالتالي تحديد أنواعه، ذلك أن الأدبيات الاقتصادية وضعت تصنيفات و أنواع للفقر تركز على معيارين، فأما المعيار الأول فيتمثل في مستوى الفقر، وأما المعيار الثاني فيتمثل في العوامل المسببة للفقر. و عليه، فإذا استعملنا المعيار الأول أي مستوى الفقر والذي قسم الفقر إلى عدة مستويات وذلك لغرض قياسه، نجد الأنواع الثلاثة التالية :

- أ- الفقر المطلق Absolute Poverty هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والسكن، والملبس، والتعلم، والصحة، والنقل.
- ب- الفقر المدقع Extreme Poverty والذي يسمى كذلك بالفقر المزري Disruptive Poverty وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السرعات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.
- ج- فقر الرفاهية Welfare Poverty والذي أضافته بعض الدراسات حيث حدد بعض الباحثين هذا النوع من الفقر الذي تتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة والحديثة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الأخرى وهو ما أطلق عليه تسمية فقر الرفاهية.

- أ- أما إذا استعملنا المعيار الثاني أي العوامل المسببة للفقر، فإننا نجد للفقر نوعين رئيسيين هما. فقر التكوين حيث يمثل هذا النوع مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية أو الفسيولوجية والتي في مقدمتها الإعاقة البدنية والعقلية والنفسية بأشكالها المختلفة والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد، زيادة على الإعاقة الاجتماعية أو النفسية مثل الأوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنين بالأطفال وبكبار السن، والجماعات مقارنة بالأفراد .
- ب- فقر التمكين وهو الذي يعتبر فقر مؤسسي ، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية إحتياجات الناس أو - وهو المهم - تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها.

3 - أسباب الفقر

للفقر بمفاهيمه المختلفة وأنواعه المتعددة عدة أسباب ، منها الموضوعية ومنها الذاتية ، منها الداخلية ومنها الخارجية منها المؤقتة ومنها المزمنة- الهيكلية- وذلك مثل : سوء توزيع الثروة والمداخيل ، وسوء التنظيم، والافتكالك على الغير والتقاعس عن العمل وعدم التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع، والحروب والاستعمار، والكوارث وضعف التعليم وطبيعة العراقة الحضارية والتكاثر السكاني الواسع والسريع ومدى تطور أنظمة الصحة والحياة، وقلة العمل والنشاط وضعف الفعالية الحضارية وتدني القدرة على التنمية والتطوير، مع أهمية الإشارة هنا إلى أن أكبر نسبة للفقر توجد في البلدان الأبوية المعتمدة على الدولة كمجتمع وصائي ، وتقل هذه النسبة في المجتمعات المتعلمة والمتنافسة والمنظمة للجهد البشري، ويمنه يسهل هنا تبيان الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية للفقر.

أ- الأسباب الداخلية

- من أهم الأسباب الداخلية نجد :
- طبيعة المجتمع ونشاطه وتطوره الحضاري والبشري، وعراقته في تنظيم أعماله واستفادته من ثرواته وتنميتها تنمية مستدامة.
 - النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما. فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والتعسف، ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد أصحاب السلطة المختصة وأذياهم بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استثناء الفساد والمحسوبية والظلم والحقرة، فيتعاقد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر في المجتمع حيث تمس جل الفئات الاجتماعية حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية و

هي حالات نجدها في عدة بلدان عربية وإفريقية أو في دول أمريكا اللاتينية، مما يسبب في نهاية الأمر الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن كما هو الشأن في بلدان الربيع العربي.

ب- الأسباب الخارجية

- إن الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقد وأخفى أحيانا، ومن أهمها :
- الحروب والنزاعات والصراعات الدولية التي تحرم البلدان فرصة التنمية والتطوير.
- السيطرة والاستعمار والتدخل بشؤون الدول الفقيرة استغلالا ونهب ثرواتها، من أكثرها ظهوراً الاحتلال الأجنبي.
- نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم (9).

ثانيا - نظام الزكاة أو آلية إعادة توزيع الثروة في الإقتصاد الإسلامي

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة بمبدأين هما : تحريم الربا و فرض الزكاة ، ولأن أخذ المبدأ حقه و مستحقه من البحث و الدراسة و التطبيق فإن المبدأ الثاني لا يزال في كثير من الدول العربية يأمل في التحقيق حيث اختزلت هذه الفريضة الشرعية و الضرورة الاقتصادية في فهم الكثير من المسلمين على أنها صدقة يتفضل بها الأغنياء على الفقراء إن أرادوا ذلك و هي بتالي ل تلج في المجتمع الحديث و لا تتماشى مع الإقتصاد المعاصر اللذان يقومان على العمل و الإنتاج لا على الصدقات .

لكن الزكاة نظام مالي اقتصادي فريد باعتبارها ضريبة مالية تفرض على الأفراد و الأموال و سائر الثروات و هي مورد مالي دائم من موارد الدولة تصرف في تحرير الإنسان من ذل الفقرة الاحتياج و تدفعه إلى العمل و الإنتاج و ترمي إلى إشباع حاجياته المالية و تظهر نفسه من الشح و الحسد و البغضاء .

و هي إلى جانب ذلك معالجة اقتصادية لاكتناز الأموال و تعطيلها عن التداول و الاستثمار و هي أيضا أول نظام للتأمين و الضمان الاجتماعي في تاريخ البشرية لأنها تعمل على تأمين أبناء المجتمع ضد العجز و الفقر و الكوارث و المجاعات و تحقيق التضامن الإنساني بينهم (10).

و باعتبار الزكاة فريضة شرعية و ضريبة مالية فإن لها من الأهداف ذات الأبعاد النفسية فضلا عن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و منها تطهير النفوس من نوازغ الشح و الاستئثار و الأنانية بالنسبة لمعطي الزكاة و تحريره من حب المال و التعلق به إلى حد الخضوع له و هي بالمقابل تظهير نفس آخذ الزكاة من الحسد و البغضاء و الذل و المهانة و المسألة و المسكنة ، و الزكاة تدريب على البذل و العطاء و العمل و النماء و تخليص للفقراء من كبر الأغنياء و من ضناء الدين و إرهاب الاستعلاء و هي تخلصهم كذلك من شظف العيش و ضنك المعيشة و أسر الفقر و سجن العوز كما أنها وسيلة فعالة و هامة في تنمية شخصية الإنسان و كيانه المعنوي و هي كذلك طهارة للمال و تنمية له .

1 - نظام الزكاة: تنمية للاقتصاد و ترقية للمجتمع و محاربة للفقر

تأسيسا على كون الزكاة نظام مالي و اقتصادي و اجتماعي فهي تعمل على معالجة آثار الفقر من جهة و مكافحة أسبابه من جهة أخرى فتتمية الجانب الاقتصادي و ترقية الجانب الاجتماعي يمر عبر تحقيق الأهداف المختلفة و تطبيق النتائج المتعددة لنظام الزكاة و هذا على الأربعة التالية :

أ- على الصعيد المالي

تعد الزكاة أول ضريبة عادلة و ناجحة في التاريخ بحكم طابعها التعبدية المقدس خلافا للضريبة المعاصرة ذات الطابع القانوني الخالي من العدالة و العبادة مما يدفع بالمكلفين إلى التهرب منها و التحايل عليها بخلاف الزكاة التي يدفعها صاحبها مطبقا لفرضياتها طالبا لأجرها خائفا من عقابها طامع في نتائجها و بتالي فهي تمثل موردا ماليا و إيرادا كليا لميزانية الدولة يحميها من الوقوع في العجز أو الائتجاع إلى الدين الخارجي أو الداخلي فهي مورد من موارد الحكومة يصرف لمواجهة الفقر و تمكن الأفراد من إشباع حاجياتهم و هي بحكم طابعها الشمولي و الدائم تعتبر أداة بيد الدولة لمواجهة العجز المالي و الأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية و حماية من فخ المديونية و هذا كله دون الاضطرار إلى تخفيض النفقات العامة التي هي ضرورية لمكافحة الفقر و زيادة النمو و تحقيق التنمية .

ب- على الصعيد النقدي

باعتبار الزكاة اقتطاع نسبة 2.5 بالمائة من الثروة النقدية كل عام تدفع بمالكها إلى استثمارها في الواقع و عدم اكتنازها إذ لو تركها مالكها جامدة ساكنة لتناقصة عاما بعد عام خاصة و أن الإسلام يحرم عليه الربا و بذلك ليس هناك سبيل لتنمية كميته النقدية إلا من خلال استثمارها في مشاريع إنتاجية تخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى نزول هذه الثروة النقدية و تداولها و ذلك يحضر الطلب و يكثر العرض مما يمكن لمنتج تلك السلعة إلى إنتاج غيرها و من ثم يكثر الإنتاج و تزيد و تيرة التنمية (11).

و كل ذلك يعمل على القضاء على التضخم و يحارب الفقر و يعالج آثاره و يطابق الاقتصاد الحقيقي من الاقتصاد النقدي ، ذلك أن التضخم هو العدو الرئيسي للعدالة الاجتماعية و يترتب على مكافحته و تخفيض ارتفاع الأسعار حماية القدرة الشرائية للمواطن و إعادة توزيع الدخل لفائدة ذوي الدخل الضعيفة و تحسين العلاقة بين الأجور و تكاليف المعيشة دون الحاجة إلى دورات متتالية للزيادة في الدخل النقدية مما يصب في نهاية المطاف في حل إشكالية الفقر قضاء أعلى أسبابه و معالجة لآثاره.

ج- على صعيد التشغيل

لم يعد خافيا أن البطالة أصبحت تشكل معضلة اقتصادية واجتماعية ونفسية في الوقت ذاته و لم تفلح سياسات التشغيل المتبعة لحد الآن في محاصرتها أو امتصاصها بل أدت إلى تفاقمها و من ثم زيادة حدة الفقر في المجتمع .

و باعتبار أن نظام الزكاة إعادة لتوزيع الثروة بشكل عادل فهي تمثل أحد الحلول الرئيسية للحد من البطالة و بالتالي مكافحة الفقر و ذلك من خلال تخفيض التكاليف الجبائية و الشبه جبائية للمؤسسات و اقتصرها على نسبة 205 بالمائة سنويا مما يزيد في معدلات الأرباح و بالتالي فرص الاستثمار و التوسع و النمو و بالتالي زيادة فرص و إمكانيات التشغيل و التوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد البطالين و تخفيض نسبة البطالة و تشغيل العاطلين و من ثم تقزيم حجم الفقراء و المعوزين و تحجيم ظاهرة الفقر و الاحتياج .

كذلك يعمل نظام الزكاة على محاصرة البطالة من خلال صناديق الزكاة التي تعتمد إلى مساعدة مؤسسات تشغيل الشباب و المستثمرين الصغار و الحرفين الجدد باعتبارهم من فح البطالة و انتشالهم من فك الفقر و إخراجهم من فح اليأس و القنوط محوا للألام و زرعاً للأمال حتى يتحول الفقير الذي استفاد من الزكاة في هذا العام إلى مزك في العام القادم .

د- على صعيد دور الدولة

إن وظيفة الدولة الرئيسية هي تحقيق التنمية و توفير الشغل لكل فرد و مكافحة الفقر و ضمان حد الكفاية للمجتمع دون استثناء ، و لن يتسنى لها ذلك إلا من خلال تطبيق نظام الزكاة ، وهي تتحمل مسؤولية كل ما يحدث من انحرافات ناجمة عن تزايد حجم الفقر و تعاظم عدد الفقراء نتيجة لعدم توافر المستوى المعيشي المعقول لذلك اعتبر علماء الإسلام إقامة الحدود دون توفير الكفاية فيه تعد على شريعة الله استناداً إلى تلك الحادثة الشهيرة لعمر بن الخطاب مع أحد ولاته حيث سأله قبل توديعه ماذا تفعل إذا جاءك سارق قال أقطع يده فرد عليه عمر قائلاً : « فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك ، يا هذا إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم و نستر عورتهم و نوفر لهم حرفتهم فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمسست في المعصية أعمالاً فشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية .

ومن هنا يبرز عمق نظر الدولة الإسلامية للظواهر الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية و قوانين ارتباطها و مكافحة لمشكلة الفقر فلم يكون هناك أداء سليم للأعمال و لا استقرار للأمن طالما لم يكفل للأفراد إشباع احتياجاتهم (12) و ذلك يكون بشكل رئيسي عبر تطبيق نظام الزكاة .

هـ- على الصعيد الاجتماعي

يؤدي تطبيق نظام الزكاة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية و تأمين أبناء المجتمع الواحد ضد

الفقر والكوارث والمشاكل الاجتماعية الأخرى من انحراف وانتحار وانتحال وانعزال وانشغال وارتحال...، فنظام الزكاة جهاز أساسي من أجهزة التكافل الاجتماعي في الإسلام، ذلك التكافل الذي لم يعرفه الغرب إلا في دائرة ضيقة هي دائرة التكافل المعيشي بمساعدة الفئات العاجزة والفقيرة، وعرفه الإسلام في دائرة أعمق وأفسح بحيث يشمل جوانب الحياة المادية والمعنوية، فهناك التكافل الأدبي والتكافل العلمي والتكافل السياسي والتكافل الدفاعي والتكافل الجنائي وأخيرا التكافل المعيشي. (13)

إن الزكاة بذلك تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة، وهي بذلك تعمل على عدالة التوزيع وتقارب المستويات الاجتماعية وإعادة التوازن.

و- على الصعيد السياسي

ليس بخاف على أحد أن الفقر شر كله وأنه بلاء عظيم وأن الإحساس بالظلم كمسبب رئيسي للفقر يجعل من الفقير يفكر دائما في الانتقام ويحاول أبدا أن يستعيد حقه المغتصب في الثروة نتيجة لعدم شعوره بتوزيع عادل لها، ومنه فإن آلية الزكاة تمنع حدوث ذلك وبالتالي تمنع حدوث الاضطرابات السياسية والقتال الاجتماعي والفتن والحروب والصراعات، إذن فآلية الزكاة هي صمام أمان لمنع حدوث ذلك، وليس أدل عما ذهبنا إليه ما يقع في البلدان العربية التي تعرف رياح وموجات الربيع العربي، فالاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والعيش الآمن هي نتائج يعد العدلي والمساواة والتوزيع وإعادة التوزيع العادل للثروة أسبابها الحقيقية.

وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الفقر ينجم عنه: «الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار، حيث تدل التجارب الواقعية على أن الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب، وأن معظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لاستتباب الأمن، لأن الأمن من مصلحته، ومصلحة ماله فيحافظ عليه، ناهيك أن المجتمع الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين، وتزداد فيه نسبة الأمية، ولا سيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغناهم المفرط وهو يتضور جوعا، فلا يستبعد منه أن يبذل كل جهده للفوضى والاضطراب حتى يكون الجميع سواء» (14) وبالتالي تعمل الزكاة كآلية من آليات إعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي على منع حدوث ذلك.

2- المعادلة زكاة - فقر : مكافحة الأسباب ومعالجة النتائج

إن نظام الزكاة لا يتوقف عند حد معالجة نتائج ظاهرة الفقر بل يتعداها إلى البحث عن أسبابها ومكافحتها وذلك لا من أجل الحد من هذه الظاهر الاقتصادية والاجتماعية ولكن من أجل محوها تماما، وذلك لأن: «حظ الفقير في النظرية الإسلامية ثابت لدرجة أنه -حق- لا عقد، وأنه -معلوم-

مقدر لا - مجهول- مفترض» (15).

ولا يعد ذلك دربا من الخيال أو نوعا من المحال بل أكدت لنا الدراسات التاريخية أن في عهد الخليفة الراشد الخامس - عمر بن عبد العزيز- ونتيجة لتعميم تطبيق نظام الزكاة تم القضاء نهائيا على الفقر ومحو ظاهرة الفقر بدليل أن بيت المال لم يجد لمن يعطي أموال الزكاة .
و تتمثل عملية مكافحة أسباب الفقر بإشاعة روح العمل والاجتهاد و توسيع مجال الإنتاج والاستثمار عن طريق تخليص من يقوم بذلك من الأعباء و التكاليف غير المبررة و المعوقة لنشاطهم و المعرقله لعملهم بل و يتعدى الأمر إلى تشجيعهم و إعانتهم بالمال و من الأسباب كذلك محاربة الاكتناز و منع الربا اللذان يؤديان إلى زيادة عدد الفقراء و تعاظم حجم الفقر ، لأن الإسلام يرى أن الفقر: « خطر على العقيدة وخطر على الأخلاق وخطر على سلامة التفكير وخطر على الأسرة وخطر على المجتمع .. ومن هنا كانت عناية الإسلام بمطاردة الفقر وعلاجه من جذوره و تحرير الإنسان من براثنه، بحيث يتهيأ له مستوى من المعيشة ملائم لحاله، لائق بكرامته، حتى يعينه على أداء فرائض الله، و على القيام بأعباء الحياة و يحميه من مخالب الحرمان و الفاقة و الضياع.. إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المسكنات الوقائية، أو المداواة السطحية الظاهرية» (16).

و يعمل نظام الزكاة كذلك على معالجة نتائج الفقر من خلال إعطاء أموال الزكاة إلى الفقراء ليس فقط للاستهلاك وإنما كذلك للاستثمار لخلق منصب شغل و زيادة القيمة المضافة و رفع حجم الإنتاج حتى يتحول فقير اليوم إلى مزي الغد .
لذلك شرع الله عز و جل الزكاة : « لأنها تمحو الثالث المخيف في المجتمع وهو الفقر و الجهل و المرض .. ولأنها توجه إلى الإنتاج و تدفع إلى العمل و ذلك بتأمين وسائل العيش للمحتاجين ليكونوا عناصر فعالة في المجتمع تشارك في البناء و التعمير(17)».

ثالثا: تجارب دولية ناجحة - السودان-

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في إطار استعمال آلية إعادة توزيع الثروة و هي الزكاة في محاربة الفقر و القضاء عليه أو على الأقل التخفيف من حدته و تهديده للمجتمع و الفرد و الأسرة و الدولة ككل، منها في الدول العربية و منها في الدول الإسلامية و لقد إختارنا واحدة منها و هي التجربة السودانية لما حققته من نسب نجاح عالية مقارنة بالتجربة الماليزية و السعودية و الكويتية و الجزائرية و غيرها من التجارب.

ذلك أنه تعتبر تجربة تنظيم الزكاة و تولي أمرها من قبل الدولة في السودان من أفضل تجارب جمع و أنفاق الزكاة بين الدول الإسلامية، حيث تعد التجربة السودانية في مجال الزكاة نموذجا مهما في المنطقة العربية و الإسلامية يستحق النظر له بعمق ليتسنى فهم كيف يمكن أن تكون الزكاة قطاعا اقتصاديا تخرج منه مشروعات يستفيد منها الناس، حيث تتولى إدارة شؤون الزكاة في السودان هيئة

عامة مستقلة تسمى ديوان الزكاة مهمتها جمع وتوزيع الزكاة تطهيرا للأموال وتركيزا للأغنيى وللأغنيى من الشح، كما ترشد إلى أهمية الزكاة والصدقات والتعريف بأحكامها تعزيزا للتكافل الاجتماعي بين الناس، ورغم أن مجلس أمناء ديوان الزكاة يعينه رئيس السودان، ويتأسسه وزير التخطيط الاجتماعي السوداني، فإنه لا يخضع لأي سلطة تنفيذية من الحكومة السودانية، ولا تستخدم إيرادات الزكاة لتمويل مصروفات الحكومة.

وتحقيقا للرقابة يشرف المراجع العام للدولة على العمليات المالية لديوان الزكاة، ويقوم بمراجعة حساباتها النهائية، وقد لاقت التجربة إقبالا من المواطنين مقارنة بدفع الضرائب، ويبدو ذلك جليا من زيادة حصيلة الزكاة بنسب كبيرة للغاية منذ تكوين ديوان الزكاة. وبلغت حصيلة الزكاة وفقا لتقديرات عام 2001 مثلا أكثر من 75 مليون دولار، وقد ساهمت هذه المبالغ وغيرها الخاصة بالسنوات اللاحقة في تخفيف العبء على الفقراء وتخفيف نسب الفقر الوطنية وتخفيف عدد الأسر المعدومة والفقيرة وذلك من خلال مشاريع استثمارية بسيطة فردية وعائلية مولت من طرف أموال الزكاة.

فلقد اهتم ديوان الزكاة بالسودان بالعمل على التقليل من الفقر عبر تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع، إلى جانب دعم العديد من المشروعات التي أسهمت في العمل التنموي، وعملت على استقرار الآلاف من الأسر الفقيرة في مختلف أنحاء السودان. وفيما يلي بيان بأهم المشروعات التنموية التي تعمل على القضاء على الفقر والممولة من أموال الزكاة:

- 1 - في المجال التعليمي : يساهم الديوان في مجال التعليم بتقديم الدعم العيني والنقدي لمراكز تحفيظ القرآن والمدارس النظامية بتوفير الزي المدرسي والكتب والأدوات المدرسية للطلبة الفقراء، كما يساهم في بناء الفصول الدراسية في المرحلة الابتدائية، وفي مجال التعليم العالي يقدم الديوان كفالات للطلاب الجامعيين الفقراء في شكل مصروفات شهرية.
- 2 - في المجال الصحي : يقدم الديوان دعما للمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية التي يرتادها الفقراء وذوو الدخل الضعيف، وذلك بشراء لوازم هذه المستشفيات من الأجهزة والمعدات، ومن أمثلة في هذا الصدد شراء معدات متطورة للمستشفيات المركزية المتخصصة بالعاصمة الخرطوم مثل: مستشفى العلاج بالإشعاع الذري، ومركز القلب بمستشفى الخرطوم، ومستشفى المناطق الحارة، هذا إلى جانب توفير الدواء والتعامل مع الصيدليات العامة التي تقوم بإعطاء المريض الفقير الدواء بناء على تصديقات من الديوان، ثم يسدد الديوان لاحقا قيمة الدواء للصيدلية، كما قام الديوان بإنشاء صيدليات شعبية توفر الدواء مجانا للفقراء والمساكين بتكلفة رمزية، هذا إلى دعم صندوق الدواء لمرضى الكلى والسكري، ويعمل الديوان على إنشاء مجتمعات طبية لعلاج الفقراء مجانا، كما دعم تأهيل المستشفيات العامة المتخصصة، وفي مجال التأمين الصحي بعد ازدياد مشكلة العلاج وارتفاع تكلفته، عمل الديوان على إدخال الأسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي، وسعى إلى تغطية تكاليف علاجهم بنسبة 75%.

3 - في المجال الزراعي : قام ديوان الزكاة بمشروعات زراعية استهدفت استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير البذور المحسنة، وتوفير التجهيزات الزراعية اللازمة للمزارعين الفقراء والمساكين في العديد من ولايات السودان.

وأخذاً بمبدأ المفاضلة وتماشياً مع مقتضى المصلحة الشرعية المعتبرة وأن الفقر أصبح ظاهرة غالبية على أهل البلاد، فقد أخذ المشرع السوداني بتوزيع نسب الزكاة على المصارف كما يلي:
60% للفقراء والمساكين، و6% للغارمين، و1% ابن السبيل، و5.5% المصارف الدعوية (المؤلفة قلوبهم والرقاب)، و8% في سبيل الله، و7.5% التسيير (يقصد به المصروفات الإدارية)، أما مصرف العاملين عليها فيأخذ نسبة تتراوح بين 10%-12، وهي تتضمن مرتبات واستحقاقات أخرى، حيث أن القانون السوداني يعرف الفقراء والمساكين بقوله : يشمل صنفين؛ أهل العوز والحاجة والعاجزين عن الكسب كالمريض والأعمى والأرملة واليتيم والشيخ الهرم ويخصص له دعم مباشر، والصنف الآخر يستطيع أن يعمل ويكسب بنفسه ولكنه ينقصه أدوات الصناعة والحرث وغيرها. ويخصص 40% من دعم الفقراء في مشاريع إعاشة ووسائل إنتاج لهم. (18)

جدول رقم (2) :

توزيع حصص الزكاة على مصارفها المشروعة

مصرف الزكاة	نسبة الزكاة
الفقراء و المساكين	60%
الغارمين	06%
ابن السبيل	01%
مصارف دعوية (المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب)	05.5%
في سبيل الله	08%
التسيير(مصارف إدارية)	07.5%
العاملين عليها	ما بين 10 و 12 %
المجموع	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للزكاة الأمانة العامة السودان

<http://www.zakat-chamber.gov>

وعليه فإن الزكاة في السودان تعد وسيلة فعالة للقضاء على الفقر وتأهيل الفئات الفقيرة وزيادة مساهمتها في العملية الإنتاجية التي تصب في صالح استقرار المجتمع ونموه، ورغم البيانات التفصيلية الشحيحة المنشورة عن دور الزكاة فإنها تنطوي على مساهمة بالغة التأثير في القضاء على تداعيات مشكلة الفقر، وللوصول إلى النموذج المنشود من تطبيق نظام الزكاة لا بد من تطوير ديوان الزكاة، إذ يجب أن يستوعب دوره دعم رأس المال البشري وامتلاك الأصول الإنتاجية لفئات الفقراء، وهي

من الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة في التجربة السودانية زيادة على ارتفاع تكلفة إدارة الزكاة؛ فالواجب العمل على تقليل هذه التكلفة حتى يمكن توجيه أموال أكثر إلى الفقراء والمساكين، هذا إلى جانب الرقابة الشرعية والمحاسبية والإدارية الصارمة على أعمال ديوان الزكاة مما يزيد من الثقة فيها ويجعل أنشطته أكثر شفافية.

وإجمالاً نستطيع القول أن الدروس المستفادة من التجربة السودانية في إطار استعمال أموال الزكاة كألية لإعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي في القضاء على الفقري :

- 1 - إحياء فريضة الزكاة أحد أركان الدين الخمسة، وتأكيد تولي الدولة شئون إدارتها.
- 2 - تجديد فقه الزكاة، وتطوير التشريعات الخاصة بجمع الزكاة وتوزيعها، والأخذ بالاجتهادات التي تراعي مقتضيات الحياة المعاصرة.
- 3 - تقديم نموذج عملي لتطبيق الزكاة ودورها في محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة في المجتمع لصالح الفقراء والمساكين.
- 4 - تحرير الزكاة من الأطر السابقة المفروضة عليها من واقع الممارسة ومن خلال المفهوم الموروث الذي يربطها بالضريبة ويحصرها في الإطار الكمي.
- 5 - عملت الزكاة على التقليل من الاعتماد على الإغاثة في ظروف الحرب والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد، كما ساهمت في زيادة التنمية في مجالات الزراعة والصناعات الصغيرة (19).

خاتمة:

ونحنم هذه الدراسة الاقتصادية لتلك الفريضة الشرعية بتدويننا لملاحظة جد مهمة وهي أن نظام الزكاة نظام اقتصادي اجتماعي يوصف بأنه ديناميكي في التطبيق فعال في التحقيق لا يكتفي بمعالجة آثار الفقر بل يتجاوزها إلى مكافحة أسبابه بطريقة علمية ميدانية تأتي بالنتائج العملية عند التطبيق وذلك باستعمال أنظمة صناديق الزكاة ودورها الفعال في بناء اقتصاد الرفاهية الخالي من ظاهرة الفقر، وهو ما تدل عليه التجارب الدولية ومنها التجربة السودانية التي وصفت بأنها ناجحة إلى حد كبير مقارنة بظروف الإقتصاد السوداني .

ويجدر بنا ونحن ننهي هذه الدراسة أن ندول جملة التوصيات التالية (20) والمتعلقة بموضوع الزكاة كآلية إعادة توزيع الدخل والثروة في الإقتصاد الإسلامي والمستعملة لمحاربة الفقر:

- 1- تطوير أداء مؤسسات الزكاة في المجالات آليات التحصيل، آليات الإنفاق، قواعد البيانات، الاتصال الإلكتروني، الموارد البشرية، خطاب الزكاة، تبادل الخبرات مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة في الداخل والخارج.
- 2- الاهتمام بدورها الاقتصادي من خلال التقييم المستمر للأثار الاقتصادية لأنشطتها، وذلك باستخدام المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة.
- 3- الاستقلالية التامة لمؤسسات الزكاة، وأن تسند إليها كافة المهام المتعلقة بالزكاة جباية وصرفا وتنمية.
- 4- رفع درجة الاهتمام بمؤسسات الزكاة، من خلال تطوير البنية التشريعية لمؤسسات الزكاة بما يحقق مقاصدها الشرعية في مختلف الجوانب الحياتية.
- 5- تعزيز المكانة الاقتصادية لمؤسسات الزكاة من خلال إشراكها في برامج التنمية الاقتصادية بما يراعي خصوصيتها وأحكامها الشرعية
- 6- الاهتمام في توسيع البرامج الدراسية المتعلقة باقتصاديات الزكاة، وتشجيع الباحثين على التعمق في تحليل الواقع الاقتصادي لمؤسسات الزكاة بهدف تطويره وتجليه آثاره، كما توصي مراكز البحوث الإسلامية بالاهتمام في وضع البرامج التدريبية التأهيلية لمختلف أنشطة تلك المؤسسات.
- 7- إعادة قراءة فقه الزكاة من منطلق الالتزام بمنهجية التحليل الاقتصادي للأحكام الشرعية المتعلقة بجوانب الزكاة المختلفة، بهدف تحديد الآراء الشرعية الأكثر انسجاماً ومتطلبات العصر، أو تطويرها بما يحقق ذلك الغرض.

المراجع الهوامش و الإحالات المعتمدة :

- 1 - موسوعة ويكيبيديا العالمية من موقع <http://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الإطلاع 2013/03/15.
- 2 - مريم بنت زيدون: «ظاهرة الفقر في العالم... معضلة تنذر بالخطر»، في موقع <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/> تاريخ الإطلاع 2013/03/27، بتصرف الباحث.
- 3 - نقلا عن موقع <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=3b4c117706ba3b9e>
- 4 - موسوعة ويكيبيديا العالمية ، مرجع سبق ذكره .
- 5 - عن المجلس الوطني للسكان، اليمن، من موقع <http://www.npc-ts.org/article73.html> تاريخ الإطلاع 10/03/2013، بتصرف الباحث.
- 6 - جمال الدين ابن البشي : «مفهوم الفقر»، نقلا عن موقع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199919
- 7 - المرجع السابق .
- 8 - محمد حسن يوسف: «إجراءات محاربة الفقر في مصر»، نوفمبر 2006، نقلا عن موقع <http://www.saaid.net/Doat/hasn/89.htm>
- 9 - موسوعة ويكيبيديا العالمية ، مرجع سبق ذكره.
- 10 - محمد النوري : «معالم البديل الاقتصادي الإسلامي»، مجلة الإنسان ، العدد 8 أوت 1992 ص 88 .
- 11 - الطيب بوعزة : «نظام الزكاة وإشكالية التنمية» ، مجلة الخيرية العدد 38 محرم 1414 ص 33.
- 12 - محمد النوري : «عناصر البرنامج الاقتصادي الإسلامي»، مجلة الإنسان، العدد 9 ديسمبر 1992 ص 73 .
- 13 - مصطفى السباعي : «اشتراكية الإسلام» (نقلا عن فقه الزكاة لـيوسف القرضاوي) .
- 14 - رمزي زكي : « التاريخ النقدي للتخلف » سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٨٧ م، ص 165 .
- 15 - العلامة يوسف القرضاوي: « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام»، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997، ص 78.
- 16 - العلامة يوسف القرضاوي: « دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية و شروط نجاحها»، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 20-21
- 17 - عبد اله الطيار: « الزكاة و تطبيقاتها المعاصرة»، دار الوطن، الرياض، 1415 هـ، ص 29.
- 18 - المرجع الديوان الوطني للزكاة الأمانة العامة السودان

- 19 - <http://www.zakat-chamber.gov.sd/index.php?option=com>
- 20 - محمد شريف بشير، تجارب الزكاة الناجحة في بعض الدول الإسلامية ، المرجع المركز العالمي للوسطية، نقلا عن موقع http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=31، تاريخ الإطلاع 2013/05/10.
- 21 - ملخص دراسة حول مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي مركز الدراسات و الإعلام الاقتصادي ، <http://www.economicmedia.net/print.asp?ID=57> ، بتصرف الباحث.